الخطوات الاستباقية
لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية

أيـار 2009

مدخل

استطاع لبنان أن يحقق نسبةً عاليةً من النمو الاقتصادي في العامين المنصرمين 2007-2008 برغم الأوضاع السياسية والأمنية الشديدة الصعوبةداخليًا إقليمياً ، والظروف المالية و الاقتصادية الدقيقة والاستثنائيةداخلياً وعالمياً .

وقد أثبتت الإحصاءات الأخيرة الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي فيما خص تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي، أن الحركة الاقتصاديةحسّنت بمقادير عالية في العامين الماضيين، إذ حقق لبنان نسبة نمو تقارب 7.5% في العام 2007 وهي ذاتها النسبة المحققة في العام 2004 والتي مثّلت آنذاك أعلى نسبة نمو يحققها الاقتصاد اللبناني على مدى عشر سنوات. كما تبين المؤشرات الاقتصادية الأولية أنه من المتوقع أن تتجاوز نسبة النمو في الاقتصاد الحقيقي في العام 2008 الـ8%. وقد أظهرت المؤشرات الاقتصادية للفصل الأول من العام 2009 استمرار النمو الإيجابي ولكن بوتيرة أبطء قليلاً وذلك بفعل الارتدادات الاقتصادية للأزمة.

وقد تمكّن لبنان نتيجة نجاحه في تحقيق نسبة مرتفعة من النمو في العامين المنصرمين 2007 و2008، من الخروج من نفق الركود والتراجع العميق الذي أصابه في العامين 2005 و2006 بسبب الزلزال الذي هزّ لبنان باستشهاد الرئيس الراحل رفيق الحريري وتداعيات ذلك الاغتيال على أكثر من صعيد أمني وسياسي واقتصادي، وكذلك بسبب موجة الاغتيالات والتفجيرات التي تلت، وما تبعها ورافقها من آثار مدمرة للاجتياح الإسرائيلي في صيف العام 2006، والعمليات الإرهابية الأخرى التي عانى منها لبنان على مدى الفترة الماضية ولاسيما عملية مخيم نهر البارد في العام 2007.

وقد أسهمت في تحقيق هذه النتائج الإيجابية عدة عوامل مجتمعة، داخلية وخارجية، يأتي في طليعتها السياسات المالية والنقدية والمصرفية الحكيمة والاستباقية التيمهدت و أوحت بالثقة لدى المعنيين بالاقتصاد اللبناني في الداخل والخارج على الرغم من الظروف الداخلية و الخارجية القاسية التي عانى منها لبنان. كما يأتي في هذا السياق أيضاً دور الطفرة المالية التي تحققت

لدى معظم شركائنا التجاريين والخدماتيين ولاسيما الدول العربية النفطية، بسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط وتراكم فوائض مالية كبيرة لديها. وبسبب ذلك فقد نجح لبنان ومؤسساته في استقطاب تحويلات هامة من اللبنانيين المقيمين في الخارج ومن العرب الذين توافدوا إلى لبنان سياحاً ومستثمرين. وعلى ذلك يبين الفائض الكبيرالمُحقق في ميزان المدفوعات اللبناني والذي تجاوز 2 مليار د.أ. في العام 2007 و3.4 مليار د.أ. في العام 2008 بالرغم من العجز المرتفع في الميزان التجاري. وقد أسهم ذلك كله في توفير سيولة داخلية للاقتصاد اللبناني ساعدت فيمتويل مستوى عالٍ من الإنفاق الداخلي والاستهلاك المحلي. وتشير الأرقام المتوافرة عن الفصل الأول من العام 2009 إلى فائض في ميزان المدفوعات بلغ 298 مليون د.أ.

من جهة أخرى، وبالرغم من تغير الأحوال، فقدَ تأَ الخطوات الاستباقية بلبنان ومصارفه من التأثر بالنتائج المباشرة للأزمة المالية العالمية، وهي التي تعتبر، بحسب شهادة كبار الاقتصاديين العالميين، وكذلك المؤسسات الدولية، من أشد وأخطر الأزمات التي شهدها العالم منذ الركود العالمي الكبير في العام 1929.

في ضوء ذلك وتجنباً وحماية للبنان من أن يتأثر أو يتعرض للتداعيات الاقتصادية الكبيرة للأزمة المالية العالمية فإنه يتوجب على الحكومة أن تعمل اليوم من خلالحُزمة من السياسات والإجراءات السياسية والأمنية والمالية والاقتصادية والاجتماعية الواعية والرصينة والاستباقية، وعبر إداراتها ومؤسساتها، وبالتنسيق مع مصرف لبنان، وكذلك بالتعاون مع سائر الفعاليات والمؤسسات الاقتصادية في القطاع الخاص، لتنفيذ خطوات استباقية إضافية بالسرعة اللازمة تسهم في تحييد الاقتصاد الحقيقي (Real Economy) عن تداعيات الأزمة المالية العالمية على صعيد الوقوع في خطر الركود أو التراجع الاقتصادي وتفشي البطالة، وأن تعمل على تعزيز فرص النمو المستدام في الاقتصاد الوطني.

ويكون على الحكومة إذاً أن تقوم بتحقيق ذلك الهدف في ظل أوضاع وظروف قد تكون جميعها غير مؤاتية، فالوضع السياسي والأمني المتفجر في المنطقة بما في ذلك الهجوم المدمر على قطاع غزّة ينذر بتوترات شديدة، كما أن اقتراب موعد الانتخابات النيابية المقبلة، وما قد تعنيه من التشنج في الخطاب السياسي أو زيادة حدته أو التوتر في المناخات والأوضاع الأمنية والسياسية، والتي تشكل جميعها عوامل لاجمة أو مؤخرة للنشاط الاقتصاديو لاسيما أيضاً لحيوية القطاع الخاص. من جهة أخرى فإن العجز المزمن والكبيرو المتصاعد في موازنة الدولة

اللبنانية وخزينتها والارتفاع المستمر في حجم الدين العام يظل عاملاً كابحاً للثقة وللنشاط الاقتصادي يتوجب التنبه له واحتواء تداعياته السلبية.

في ضوء ذلك كله يتوجب على الحكومة اعتماد سياسات استباقية و القيام بإجراءات محددة لدفع وتفعيل الحركة الاقتصادية بغية تحييد الاقتصاد قدر الإمكان عن تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الوطني، و أبعاده عن التقلبات والتوترات السياسية المحلية، بما يضمن استمرار النمو الاقتصادي بوتيرة عالية، وبما يسهم في إيجاد فرص العمل الجديدة للمواطنين، وتعزيز قدرتهم الشرائية وتحسين شعورهم بالأمان الاقتصادي وتعزيز مستويات الأمل بالمستقبل.

بناءً على ذلك، تقدِّم هذه الورقة في الفصل الأول لائحةً بأهم المخاطر المحتملة والناتجة عن تداعيات الأزمة المالية العالمية. وتقدم في الفصل الثاني الخطوات المقترحة على بعض الصعد الاقتصادية والمالية والاجتماعية لمعالجة احتمالات تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد الوطني وكيفية الدفع بالاقتصاد نحو النمو والسير به في خضم هذه الأوضاع الدقيقة والشديدة الصعوبة.

على أنه ينبغي التوضيح أنه يجب ألاّ يُنظر إلى هذه الورقة بوصفها تشكل رؤية اقتصادية متكاملة لمعالجة جميع مشاكل لبنان الاقتصادية، وهي بالتالي ليست بديلاً عن السير قدماً على مسارات الإصلاح التي تم التعهد بها في مؤتمر باريس-3 والتي تحدد المعايير والضوابط والأولويات الصارمة في سياسات الإنفاق العام. بل ينبغي النظر إليها على أنها مجرد طرح لبرنامج عمل يمكن اعتماده على المدين القصير والمتوسط (أي ضمن العامين 2009 و2010) وعبر خطوات محددة واستباقية ستعمل هذه الحكومة (وكذلك على الإدارة التي تليها أن تعمل) على اعتمادها وتنفيذها، بغية تحصين الاقتصاد تجاه الظروف العالمية والإقليمية الخطيرة على أكثر من صعيد.

الفصل الأول: احتمالات تداعيات الأزمة المالية العالمية على لبنان

استطاع لبنان، خلال الفترة الماضية، أن ينأى بأوضاعه المالية والنقدية وباقتصاده إلى حد كبير عن التعرض لخسائر مالية مباشرة جراء الأزمة المالية العالمية. لكن احتمال تعرض الاقتصاد الوطني لتداعيات تلك الأزمة يبقى قائماً إذا استمرت وتصاعدت ضغوط الركود في الاقتصاد العالمي، وحيث يتجلى ذلك وبالنسبة للبنان من خلال:

1- احتمال انخفاض نسبة التحويلات من اللبنانيين المقيمين في الخارج والتي كانت قد بلغت في العام 2008 حوالي 6 مليار دولار أميركي أي أكثر من 20% من الناتج المحلي الإجمالي. هذه التحويلات المالية الكبيرة تسهم، بشكل أساسي، في زيادة حجم الكتلة النقدية المتوافرة في الاقتصاد اللبناني، وفي قدرة هذا الاقتصاد على تمويل مستوى عال من الإنفاق الداخلي والاستهلاك المحلي، و استمرار الفائض في ميزان المدفوعات.

2- عودة بعض العاملين اللبنانيين من بلدان أجنبية وعربية إلى لبنان بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثر الدول والمؤسسات التي يعمل بها أولئك اللبنانيون جراء تلك الأزمة، بما يعني المزيد من تقلص فرص العمل من أمامهم في تلك الدول، وبالتالي تأثير ذلك كله على مداخيلهم المالية، ومن ثم على الفوائض المالية المتاحة لديهم للتحويل إلى وللاستثمار في لبنان في عدد من قطاعاته الاقتصادية.

3- تقلص عدد فرص العمل الجديدةالمتو افرة للبنانيين في بلدان الخليج والتي كانت مؤسساته الاقتصادية تؤمن وظائف إضافية لأعداد كبيرة من اللبنانيين ولاسيما للشباب الوافدين حديثاً إلى سوق العمل، وللذين سيتخرجون من الجامعات خلال الأشهر القليلة القادمة.

4- إمكان انخفاض الاستثمارات الخارجية المباشرة في لبنان، ولاسيما في قطاع البناء بسبب الهبوط الحاد في الأسعار العالمية للنفط وتقلص قيم وموجودات الكثير من

المتمولين في البلدان العربية وبالتالي تقلص قدرتهم على أو رغبتهم في الاستثمار في لبنان.

5- تلأثير ات السلبية التي ستنتج عن الانكماش المتوقع في حجم التجارة العالمية، وكذلك لدى شركائنا التجاريين، وهو الأمر الذي قد ينعكس سلباً على لبنان فيما خص حجم الصادرات اللبنانية وتنافسيتها في تلك الأسواق، وهي الصادرات التي شهدت ارتفاعاً مهماً على مدى السنوات الماضية وبلغت حوالي 3500 مليون دولار أميركي في العام 2008، أي حوالي 12% من الناتج المحلي الإجمالي.

6- التأثير السلبي للخسائر التي لحقت بالاستثمارات الخاصة لدى اللبنانيين والعرب (Negative Wealth Effects) على ثقة المستهلكين (Consumer Confidence)، واستطراداً تأثيرها على قطاع التجارة والخدمات (الذي يشكل حوالي 40% من حجم تسليفات المصارف الداخلية للقطاع الخاص) لاسيما في الجوانب الخدماتية للاقتصاد اللبناني ولاسيما السياحية.

7- احتمال قيام المصارف اللبنانية بزيادة حجم ومبالغ استثماراتها المالية في الخارج بحثاً عن عوائد أكثر ارتفاعاً، خاصة في القطاعات المصرفية العربية الباحثة عن سيولة إضافية. ذلك مما قد يؤثر سلباً على حجم ومدى توافر السيولة الداخلية وبالتالي على قدرة القطاع الخاص اللبناني على الاستدانة لتمويل عملياته (Working Capital) أو استثماراته بفوائد معقولة وهو الأمر الذي سيسهم أيضاً بطريقة أو بأخرى في رفع معدلات الفوائد السائدة في لبنان، ما يلجم الحركة الاستثمارية فيه ويؤثر بالتالي على مستوى الحركة الاقتصادية.

الفصل الثاني: الخطوات المقترحة للمعالجة

تسعى بلدان عدة إلى مواجهة الأزمة وتداعياتها من خلال سياسة مالية توسُّعية (Expansionary Fiscal Policy) تؤدي إلى توفير سيولة إضافية في الاقتصاد بهدف الحد من مستوى الانكماش المتوقع في حركة الطلب الداخلي ومستو ى الإنفاق الخاص الذي قد يسببه الانخفاض في استثمارات و مستوى مشاركة وحجم مبادرات القطاع الخاص في الحركة الاقتصادية. وهذه هي بالفعل الطريقة الكلاسيكية المتبعة لمواجهة أزمات الركود أو الانكماش الاقتصادي كالتي يمر بها العالم في هذه الآونة.

في هذا الصدد لا بد من التنويه هنا إلى أنهستتو افر لدى لبنان سيولة إضافية كبيرة في السوق المحلية خلال العام 2009، وذلك بسبب عوامل عدة بادرت إلى اتخاذها الحكومة أو أسهمت فيها الظروف والتطورات الحاصلة محلياً وعالمياً ومن أهمها:

1- إقرار الزيادة في الأجور لدى العاملين في القطاع العام، وكذلك ما تم إقراره لجهة تقسيط المفعول الرجعي لسلسلة الرتب والرواتب من قبل الحكومة والمجلس النيابي وهي الخطوة التي ستوفر سيولة إضافية تفوق الـ900 مليون د.أ. في العام 2009 وكذلك في العام 2010 لموظفي القطاع العام والمتقاعدين منه.
2- إقرار الزيادة في الرواتب والأجور لموظفي القطاع الخاص مما يوفر مبالغ إضافية كبيرة في السوق المحلية.
3- انخفاض أسعار المحروقات والمواد الأولية، والتي ستؤمن سيولة إضافية لدعم مستويات الاستهلاك لدى جمهور المستهلكين في السوق المحلية لا تقل عن حوالي 600 مليون د.أ.

وهذه كلها وبمجموعها مبالغ كبيرة جداً إذا ما قورن حجمها بحجم الناتج المحلي، والتي تشكل نسب زيادات كبيرة بالنسبة لحجم الناتج المحلي، وتتخطى تلك التي لجأت العديد من دول العالم إلى اعتمادها لجهة ضخ مبالغ إضافية من السيولة في اقتصاداتها لتحريك عجلة الاقتصاد ومكافحة الركود وبطريقة وبأحجام ينبغي التنبه إليها حتى لا تؤدي إلىز ع بذور موجة جديدة من التضخم في الاقتصاد الوطني. وعلى ذلك فإن ما تم القيام به في هذا الصدد سيسهم في

زيادة مستويات السيولة ورفع مستويات الإنفاق وتعزيز مستويات النشاط الاقتصادي المحلي إلى حد بعيد.

بالإضافة إلى ذلك سوف تعمل الحكومة على:

4- الإسراع بدفع مستحقات القطاع الخاص المتوجبة على الدولة ولاسيما للمقاولين والمستشفيات، ما يخفف من حاجة أصحابها إلى الاستدانة، وهي جميعها مستحقات سيصار إلى جدولة عملية دفعها فور إقرارها، كما سيتم دفع مستحقات الضمان الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، ستبادر الحكومة إلى الإسراع بتمويل عمليات الاستملاكات الجديدة الضرورية لإطلاق العمل في مشاريع البنى التحتية الجديدة الممولة من قروض ميسرة من الدول المانحة ومن الصناديق العربية والدولية التي لا يمكن الاستفادة منها والبناء على مفاعيلها الإيجابية ما لم يجر الإسراع أيضاً في إنجاز عمليات الاستملاك هذه. وقد بدأ بالفعل تنفيذ بعض هذه المشاريع الحيوية التي تستفيد من إعادة إطلاق عمليات الاستملاكات كالأوتوستراد العربي الذي يربط لبنان بعمقه العربي ويسهل بالتالي حركة انتقال الناس والبضائع.

5- الاستمرار بدفع المساعدات للمتضررين من حرب تموز وذلك فيما خص الحالات التي لم يجرِ تبنيها من أي من الدول والمؤسسات الواهبة. وفي هذا الصدد بادرت الحكومة إلى إقرار سلف خزينة (200 مليار ليرة تم إقرارها مؤخراً في مجلس الوزراء على حساب مشروع قانون يجري إعداده بمبلغ إجمالي وقدره 450 مليون دولار للإيفاء بما التزمت به الدولة اللبنانية فيما خص المساعدات لمعالجة وتداعيات عدوان تموز)، كذلك فقد أقر مجلس الوزراء لمجلسي الجنوب وصندوق المهجرين مبلغ 100 مليار ليرة وذلك من أصل قانون إصدار سندات خزينة بمبلغ 500 مليون دولار وذلك كخطوة سريعة وعملية لإقفال ملفي مساعدات صندوق المهجرين ومجلس الجنوب (تجدر الإشارة إلى أن الحكومة قد قدمت في هذا الصدد سلفتي خزينة للمجلس وللصندوق لتاريخه بمبلغ 200 مليار ليرة على حساب هذا القانون).

بناء على ذلك، ستوفر هذه العوامل مجتمعة سيولة إضافية في السوق المحلية قد تصل إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذه المبالغ يجب برمجتها وإدارتها بشكل رصين حتى

لا ينفلت هذا الحجم من الإنفاق من عقاله، ويتحول إلى تأثيرات سلبية على معدلات التضخم والقدرة الشرائية لدى المواطنين، وهو أمر توليه الحكومة أولوية كبيرة.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى ما أثبتته تقارير حسابات الدخل الوطنية، أن الحكومة استطاعت خلال السنتين الماضيتين، ومن خلال جملة من الإجراءات، إلى احتواء جانب كبير من العوامل الداخلية للتضخم وبالتالي إلى التقليص إلى حد ليس بالقليل، من الآثار السلبية للعوامل الخارجية للتضخم. وقد أسهمت تلك الإجراءات بتحقيق نسب تضخّم أقل ارتفاعاً في لبنان من النسب التي سادت في سائر البلدان في العالم العربي، وكذلك في عدد من الاقتصادات النامية الأخرى. وتشير الأرقام الأخيرة عن شهر كانون الأول 2008 والصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي أن نسبة التضخم عادت إلى الانخفاض وأنها بلغت في العام 2008 حوالي 5.5% وهي نسبة منخفضة بالمقارنة مع النسب التي سادت في سائر الدول العربية خلال العام 2008 وفي البلدان النامية الأخرى وبلغت 9.2%. وتشير الأرقام المتوافرة حتى أواخر آذار أن نسبة التضخم لا تزال منضبطة في حدود الـ2%.

على هذا الأساس سيكون على أي إجراءات إضافية تتخذها أو تقترحها الحكومة أن تعمل على حماية لبنان من أية انعكاسات محتملة للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد اللبناني من جهة أولى، ومن جهة ثانية ينبغي على الحكومة الاستمرار في احتواء العوامل الداخلية للتضخم كما أسهمت سابقاً باحتواء العوامل الداخلية وتلك الخارجية للتضخم. من هنا، فإن السبيل الأوحد لتحقيق الهدفين معاً سيكون من خلال زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني (Productive Capacity) وهو ما سيؤمن مزيداً من فرص العمل الداخلية ويزيد من قوى العرض (Supply Side) الداخلي، ويساعد على احتواء التضخم.

استناداً إلى هذه المعطيات وإلى الضوابط الصارمة التي يرسمها ويفرضها ويتوجب العمل على الالتزام بها مستوى العجز المرتفع في الموازنة وحجم الدين الكبير ونسبته المرتفعة إلى الناتج المحلي، فإن الحكومة ستسعى في المرحلة القادمة إلى العمل على ثلاث مسارات متوازية:

1- تسريع وتيرة تنفيذ الأشغال العامة والبنى التحتية التي تنفذها الدولة ولاسيما تلك التي يتم تنفيذها عبر مجلس الإنماء والإعمار والممولة في معظمها من خلال القروض الميسرة حتى لا تشكل عبئاً إضافياً على كاهل الخزينة المثقل بعبء وأكلاف الدين العام؛

2- تشجيع وتحفيز الاستثمارات الجديدة التي يمولها القطاع الخاص ومساعدته على تأمين سبل التمويل لها، لاسيما إلى تلك المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

3- إطلاق سلسلة من الحوافز للقطاع الخاص تكون بمجملها مسهلة ومشجّعة له للحفاظ على مستويات العمالة الحالية ولخلق فرص العمل الجديدة للبنانيين الوافدين حديثاً إلى سوق العمل الداخلي أو العائدين من الاغتراب.

1. على صعيد تسريع وتيرة تنفيذ مشاريع الأشغال العامة والبنى التحتية:

a) انه وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، ستتخذ الحكومة الخطوات اللازمة التي تزيد من قدر ة الاقتصاد الوطني على استيعاب الاستثمارات العامة، ضمن الرؤية الإنمائية المتكاملة التي تم تقديمها بورقة مستقلة، وهي سوف تسهم في تطبيق مبدأ الإنماء المتوازن بمعانيه الاقتصادية والاجتماعية التي تتكامل مع مبدأ تعميم المساواة في الخدمات الاجتماعية (صحة، تربية، تعليم...).

b) العمل مع مجلس الإنماء والاعمار لزيادة قدرته الاستيعابية للإشراف على المشاريع المنفذة عبره، ولاسيما من خلال إجراءات محددة كزيادة عدد الفنيين العاملين لديه والاستعانة بمؤسسات والكفاءات العاملة لدى القطاع الخاص بأقصى قدر ممكن وتحفيز هذا القطاع على الاستثمار من خلال الموارد المالية المتاحة لديه، وبالتالي السعي بجد وتصميم لتذليل العقبات البيروقراطية من أمامه، وكذلك من أمام مؤسسات القطاع العام، بما يحقق الإسراع بوتيرة إنجاز مشاريع البنى التحتية الجاري تنفيذها حالياً وتلك التي هي قيد التحضير والتي وافق عليها مجلس النواب، وكذلك تلك التي توافرت لها سبل التمويل من قروض ميسرة والتي تنتظر إقرارها في مجلس النواب.

c) السير قدماً في برامج الإصلاح الهيكلي للمؤسسات العامة أو تفعيلها لاسيما تلك المخولة إدارة المصالح العامة كمؤسسات المياه في المناطق ومؤسسات كهرباء لبنان وذلك بهدف تحقيق تحسن مستدام في مستوى الخدمات العامة.

d) إعطاء الأولوية إلى القطاعات الحيوية والمحفزة للاستثمار في قطاعات اقتصادية أخرى، كالنقل والطاقة والاتصالات والعمل على تفعيلها وتحسين كفاءتها أو خصخصتها وذلك حسب ما تم التعهد به في مؤتمر باريس III، لارتباط ذلك كله بالمناخات الملائمة الضرورية للنمو الاقتصادي والتنمية المناطقية.

e) الإسراع بإقرار مشاريع قوانين التمويل المطروحة والمحالة إلى مجلس النواب. تجدر الإشارة إلى أنه تبلغ قيمة ما هو متوافر من تمويل ميسر لتنفيذ مشاريع قائمة وأخرى يجب الشروع في تنفيذها والتي تم إقرار قوانين تمويلها في المجلس النيابي حوالي 1.500 مليون د.أ. هذا بالإضافة إلى حوالي 600 مليون من الاتفاقيات التمويليةالتي أقرتها الحكومة والمتوجب إقرارها قريباً في المجلس النيابي. لقد بدأ تنفيذ العديد من هذه المشاريع خلال الأعوام 2005-2008 وينبغي أن يتكثف العمل على تنفيذ الباقي على مدى السنوات 2009-2012. تجدر الإشارة أيضاً إلى أن مشروع موازنة العام 2009 حددسقفاً إنفاقياً استثمارياً (بالعملات الأجنبية) يوازي 300 مليون دولار سيتم الالتزام بتنفيذه من قبل مجلس الإنماء والإعمار، إضافة إلى ما تتولى إنفاقه الإدارات العامة أي الوزارات. كما سيتم التركيز أيضاً على لحظ أموال لصيانة المنشآت المهمة من طرقات وشبكات مياه ومجاري ومحطات توليد الطاقة، وذلك للحفاظ على ديمومة عمل وصيانة البنى التحتية التي أقيمت خلال السنوات الماضية.
من جهة أخرى سيتم تقييم البرنامج الاستثماري العام وذلك للتأكد من توافقه مع الرؤية الإنمائية للمناطق اللبنانيةالتي ستطلقها الحكومة قريباً (الورقة الخاصة بالتنمية الاقتصادية في المناطق).

f) الإفادة من القرض الميسر السعودي (لم يحول بعد)، إذ تعهدت المملكة العربية السعودية بمبلغ 1000 مليون د.أ. في باريس-3، والتي ينبغي أن يصار إلى تخصيصها وبالتعاون مع المملكة وبموافقتها للقيام باستثمارات مهمة في أكثر من قطاع اقتصادي ولاسيما في قطاع الطاقة.

g) إطلاق برنامج الاستثمارات العامة للأعوام 2009-2012 في مؤتمر اقتصادي يعرض فيه مجلس الإنماء والاعمار برنامج عمله للسنوات الأربعة المقبلة وتتم

خلالـه دعـوة المقـاولين اللبنـانيين المقيمـين والمغتربين المهتمـين بزيـادة أعمـالهم داخل الوطن، وهو ما يسهم في خلق حالة من الاطمئنان والثقة في مستقبل الاقتصاد الوطني وفي استمرار حيويته وقدرته على الاستقطاب والتغلب على المصاعب، وبالتالي ضمان استمرارية النمو بنسب مرتفعة ومستدامة.

2. <u>على صعيد تشجيع وتحفيز الاستثمار ات التي يمولها القطاع الخاص:</u>

a) المحافظة على وتيرة مرتفعة لتحويل القروض الميسرة الممنوحة للقطاع الخاص من المؤسسات الدولية في إطار مؤتمر باريس III. والطلب من المانحين تسريع التحويلات المتبقية إلى مؤسسات القطاع الخاص والتي تتجاوز الـ800 مليون د.أ. (من أصل حوالي 1.5 مليار تم التعهد بها في المؤتمر) مما يسهم في تدبير التمويل الميسر والمتوسط الأجل، وعبر المصارف اللبنانية، للمؤسسات الإنتاجية العاملة في لبنان.

b) القيام بجهد إضافي لتفعيل برنامج دعم فوائد القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص من قبل الخزينة عبر مصرف لبنان والقطاع المصرفي كماً ونوعاً وذلك من خلال توسيع دائرة المستفيدين من القروض المدعومة. وتجدر الإشارة إلى أن برنامج دعم القروض الحالي يكلف الخزينة بحدود 85مليار ليرة سنوياً ولا شكّ أن السير في هذا الاتجاه يسهم في تعزيز الحركة الاقتصادية وخلق المزيد من فرص العمل أمام اللبنانيين علماً أن ذلك كله سيرتب أعباء إضافية على الخزينة لكنه يؤدي إلى تفعيل أكبر للحركة الاقتصادية.

وفي هذا الإطار، وبالتنسيق مع رئاسة مجلس الوزراء ووزارة المالية، أصدر مصرف لبنان تعاميماً للمصارف وللمؤسسات المالية وشركات الإيجار التمويلي تتيح لها رفع قيمة القروض الممنوحة من 15 مليار ليرة إلى 60 مليار ليرة إذا ما توافرت الشروط المذكورة في التعميم، كما تمنح المصارف تخفيض للاحتياط الإلزامي بنسبة 60% من أرصدة أصل القروض الممنوحة بالليرة اللبنانية والتي تستوفي الشروط التالية:

1- أن تكون ممنوحة بين تاريخ 2009/1/1 و2010/6/30.
2- أن تكون ممنوحة لإحدى الغايات التالية:
   - تمويل مشاريع جديدة أو توسيع مشاريع قائمة.

- شراء مسكن أول على أن لا تكون من فئات القروض التي تستفيد المصارف من تخفيض الاحتياطي الإلزامي مقابل أرصدتها.

3- أن لا تكون ممنوحة لغايات استهلاكية أو لتمويل مشاريع التطوير العقاري أو لتمويل الرأسمال التشغيلي.

4- أن لا تكون ممنوحة لإعادة تمويل مشاريع قائمة أو لشراء مساهمات أو مشاركات أو لتسديد قروض سابقة.

5- إعطاء المقترض فترة سماح للبدء بالتسديد لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن سنتين من تاريخ منح القرض.

6- أن لا تتجاوز مدة القرض غير السكني سبع سنوات والقرض السكني خمس عشر سنة.

7- أن لا تتعدى الفوائد والنفقات والعمولات والمصاريف والأعباء من أي نوع كانت المحتسبة على هذه القروض نسبة 40% من مردود سندات الخزينة اللبنانية لمدة سنة زائد 3%يتم احتسابها كل سنة اعتباراً من تاريخ وضع القرض موضع التنفيذ.

بالإضافة إلى ذلك كله، يتم تخفيض بنسبة 100% من أرصدة أصل القروض الممنوحة بالليرة اللبنانية، لمتابعة الدراسة في مؤسسات التعليم العالي وذلك في حال توفر الشروط التالية:

- أن لا يبدأ تسديد أصل القرض إلا بعد مضي سنة على تاريخ التخرج.
- أن لا تتعدى مدة تسديد القرض عشر سنوات من تاريخ بدء تسديد الأصل.
- أن لا تتعدى الفوائد والنفقات والعمولات والمصاريف والأعباء من أي نوع كانت المحتسبة على القرض 3%سنوياً .

c) السعي لإلغاء بعض الرسوم، التي تؤثر على مناخ العمل العام وعلى الاستثمارات و لاسيما الرسومالتي لا توفر مردوداً عالياً للخزينة ومنها:

- إلغاء رسم الانتقال على التركات الحاصلة قبل 1994/10/13.
- إلغاء رسم الـ5% على بدلات الطعام والشراب والإقامة في المؤسسات السياحية.
- إلغاء الرسوم على بعض آلات التسلية وزيادتها على لعبتي البوكر فيديو والبينغو.
- إلغاء حصة الدولة من رسم الدخول إلى الأماكن الأثرية وتحويلها إلى البلديات.

d) معالجة وتسهيل وتبسيط بعض المواضيع الضريبية من ضمن إجراءات إدارية تمّ اقتراحها من قبل وزارة المالية ومنها:

1- تخفيض مدة استهلاك بعض الأصول الثابتة المادية.
2- معالجة معدلات الفوائد على القروض الطويلة الأجل لشركات الهولدنغ.
3- تعديل قيمة الهدايا العينية التي تقدمها المؤسسات التجارية إلى زبائنها.
4- إعادة درس قانون رسم الطابع المالي.
5- اليانصيب الخاص في المؤسسات التجارية.
6- تسهيل الإدخال المؤقت للبضائع المعدة للعرض.
7- تمديد مهلة تسوية مخالفات البناء الحاصلة قبل 1994/1/1.

e) إقرار عدد من مشاريع القوانين الهامة التي تدعم مسيرة جهود الإصلاح (باريس-3) والتي لها تأثير كبير على حركة الاستثمار وعلى استمرار دينامية القطاع الخاص وا إسهامه في عملية الإنماء وتحقيق النمو. ومن ذلك مشاريع قوانين: شراكة القطاع العام مع القطاع الخاص لخلق البيئة الملائمة للاستثمار والتعاون بين القطاعين- قانون منع الاحتكار وقانون تشجيع المنافسة- مشروع قانون e-gov - مشروع قانون الأسواق المالية وغيرها من مشاريع القوانين التي سيكون من المفيد انكباب المجلس النيابي على إقرارها في أقرب فرصة.

f) العمل مع المؤسساتالمحلية و الدولية على إطلاق وتنظيم ورعاية قطاع التمويل المباشر عبر رأس المال (Venture Capital and Private Equity Funding) وذلك من خلال التشجيع على تأسيس صندوق تساهم من خلاله بعض المؤسسات الدولية الممُوِّلة والمصارف اللبنانية في هذا القطاع الإنتاجي الحيوي، وتحديث الإطار القانوني والرقابي لمساندة تطوير هذا القطاع.

g) تفعيل عمل مؤسسة إيدال من حيث الترويج للاستعانة بالقانون 360 (تشجيع الاستثمارات) وتسويق المشاريع وتعزيز صورة لبنان استثمارياً، وذلك من خلال تعيين مجلس إدارة جديد بأعضائه ورئيسه يكون قادراً على تحريك المناخ الاستثماري في

البلاد والإفادة من هذه الخطوات وتسويقها للمستثمرين المحليين والعالميين. كذلك العمل على توسيع نطاق القانون 360 ليشمل بمنافعه الشركات والمؤسسات اللبنانية غير المقيمة والتي ترغب بنقل أعمالها إلى لبنان والاستفادة من تسهيلات الحزمة العريضة للاستثمار التي يتيحها القانون.

h) التفاوض مع المؤسسات الدولية بهدف إتاحة المجال من أمام مؤسسات القطاع الخاص للاستفادة من التسهيلات الممنوحة حديثاً في إطار تمويل بعض مشاريع البنى التحتية. كذلك العمل على زيادة قدرة لبنان على الاستفادة في مجالات تمويل التجارة العالمية التي تقوم بها دول كثيرة وناشطة في مجال التجارة الدولية وذلك في ظل استفحال الأزمة المالية العالمية. فقد بات واضحاً أن المؤسسات الدولية ستسعى إلى إجراء زيادة ضخمة في محفظة قروضها بهدف حماية الاقتصاد العالمي من احتمالات الوقوع في ركود طويل وهو ما سيتيح للاقتصاد اللبناني فرصاً كبيرة وغير مسبوقة للتمويل.

i) تحفيز الشركات الصناعية أو المنتجة على الاستثمار في استعمالات الطاقة البديلة التي توفر في استهلاك الطاقة من خلال تأمين قروض ميسرة أو الإتاحة لها الإفادة من معدلات متسرّعة للاستهلاك لتلك المعدات والتجهيزات الجديدة. بالإضافة إلى ذلك، منح إعفاءات جمركية استثنائية في العامين 2009 و2010 لاستيراد أدوات استعمال الطاقة البديلة بما فيها وسائل تسخين المياه على الطاقة الشمسية والتي يستفيد منها أولاً القطاع المنزلي.

3. <u>على صعيد إطلاق سلسلة من الحوافز للقطاع لخلق فرص العمل الجديدة:</u>

a) بناء على اقتراح من وزارة المالية، يتم تعديل بعض النصوص القانونية التي تساعد على تنشيط الحركة الاقتصادية وخلق فرص العمل ومنها:
   - استثناء الطلاب الذين يعملون خلال موسم الاصطياف من اشتراكات الضمان الاجتماعي.
   - السماح للمؤسسات بتنزيلات ضريبية متعلقة بالمستخدمين الجدد.

b) تعزيز دور المؤسسة الوطنية للاستخدام لاستقبال الوافدين من الخارج.

c) التشجيع على تأمينتسهيلات تمويلية وا ٍعطاء إعفاءات ضريبية للمؤسسات الإنتاجية الصاعدة و الواعدة والقادرة على توفير قيمة مضافة عالية وفرص عمل جديدة للوافدين إلى السوق، كمراكز خدمة المتصل (Call and Service Center)، وصناعة تصميم المجوهرات والأزياء و Semi Conductors (على سبيل المثال لا الحصر) وغيرها من القطاعات الاقتصادية المستندة إلى الميزات التفاضلية التي يتمتع بها الاقتصاد اللبناني.

d) دعم القطاعات الإنتاجية من خلال إنشاء المناطق الصناعية، والاقتصادية (المنطقة الاقتصادية الحرة في الشمال، المنطقة الصناعية في رياق والمدينة الصناعية في الزهراني) بما يتلاءم مع الرؤية الشاملة للإنماء المناطقي (المفصلة في ورقة منفصلة) و ذلك في ضوء دراسة الجدوى الاقتصادية لتلك المشاريع.

e) تطويردور وا ٍطار عمل مؤسسة كفالات بما يمكنها من زيادة مجالات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال نقل كافة البرامج الداعمة لهذا النوع من المؤسسات والحاضرة في إدارات عديدة إلى مؤسسة كفالات ملميزيد من قدر ة تلك المؤسسة على أن تكون مركزاً أساسياً وجاذباً ومستقطباً لهذا النشاط (One Stop Shop)، كما تكون قادرة على اجتذاب الموارد لها من المؤسسات الدولية العربية المتخصصة.

f) إعادة النظر بطريقة برنامج دعم الصادرات (Export Plus) من قبل مؤسسة إيدال والتركيز فقط على تسويق الصادراتالواعدة و القادرة على المنافسة والتي توفر قيمة مضافة عالية.

g) الدفع باتجاه إنجاز عمليات الخصخصة وكذلك العمل على فتح الأسواق وتحريرها وتطويرها (Liberalization) في قطاع الاتصالات القادر على زيادة الإنتاجية،و هو قطاع أساسي في إطار تحسين مناخ العمل والاستثمار وخلق فرص العمل، لاسيما في مجالات الإنترنت السريع ونقل المعلومات.

ودعماً لتحقيق هذه الأهداف يتوجب العمل على تشكيل لجنة وزارية تنضم إليها بعض الفعاليات من القطاع الخاص، ويترأسها رئيس مجلس الوزراء وتقوم بتتبع انعكاسات الوضع الاقتصادي الإقليمي والعالمي على لبنان ومتابعة تنفيذ الإجراءات المذكورة أعلاه بما يتلاءم مع أوضاع الاقتصاد اللبناني وتجميع الجهود الحكومية والنيابية والشعبية من حولها.

بالإضافة إلى ذلك يتم إنشاء وحدة تابعة لرئاسة مجلس الوزراء (أو منسق عام) تعمل على متابعة آثار الأزمة على لبنان وملاحقة تنفيذ الخطوات اللازمة لمجابهتها على الصعيد الوطني، وذلك من خلال العمل والتنسيق ما بين الجهات المختلفة كرئاسة مجلس الوزراء ووزارة المالية والمصرف المركزي. تمنح هذه الوحدة، أو المنسق العام، الاستمرارية اللازمة لهذا العمل أو الجهد، وذلك بغض النظر عن التغيرات في الظروف السياسية الداخلية. وتشكل هذه الاستمرارية أولوية اقتصادية، وذلك نظراً لما يتجلى على الصعيد العالمي من أرقام ومؤشرات تدلُّ على طول الأزمة المالية العالمية وعمق تداعياتها.

ولضمان أن تؤتي هذه الإجراءات نتائجها الكاملة فإنه يتوجب أن تقترن هذه السياسات والإجراءات برؤية متوسطة وبعيدة الأمد لكيفية إشراك القطاع الخاص بصورة أكثر فعالية وقدرة على حمل لواء الإنماء الاقتصادي المناطقي المتوازن بمعناه الشامل بما يسهم في تحقيق النمو المستدام في لبنان، وهو الموضوع الذي تطرقت إليه الرؤية الإنمائية المناطقية التي أعدتها رئاسة مجلس الوزراء. كما أن الحكومة، وبناء على توجيهات فخامة رئيس الجمهورية ستدعم مسيرة تطبيق اللامركزية الإدارية لإيجاد الإطار المؤسساتي لدعم التنمية المناطقية.